

تحليل سوسيولوجي حول ملامح ظاهرة انحراف الأحداث وصورها في المجتمع الليبي

د. محسن محمد سعيد

(عضو هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم - جامعة درنة - ليبيا)
mmsae75@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على ظاهرة انحراف الأحداث، وهي إحدى المشكلات التي تواجه مجتمعنا، حيث تعكس النظريات الاجتماعية والنفسية المردودات السلبية المباشرة وغير المباشرة لهذه الظاهرة على الحدث وسلوكه وتأثيرها على زيادة الانحراف بين الصغار بمعدلات كبيرة غاية في السوء، كما يعبر التنامي الهائل لهذه الظاهرة عن وجود خلل في أساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة بشكل خاص والمؤسسات التربوية بشكل عام. ويعتمد البحث على بعض الأفكار والتصورات لفهم الظاهرة وأثارها وأساليب مواجهتها.

الكلمات المفتاحية: الانحراف الحدث، العنف المجتمعي، التنشئة الاجتماعية.

FEATURES OF THE PHENOMENON OF JUVENILE DELINQUENCY AND ITS FORMS IN LIBYAN SOCIETY

Dr. Mohsen Mohamed Saeed

(Sociology Department, Arts and Sciences Faculty, University of Derna, Libya)

Abstract:

The research aims to identify the phenomenon of violence against, which is one of the problems facing our society, as social and psychological theories reflect the direct and indirect negative effects of this phenomenon on the child and his behavior and its impact on increasing delinquency among young people at high bad rates. On the existence of a defect in the methods of socialization within the family in particular and educational institutions in general. The research relies on some ideas and perceptions to understand the phenomenon and its effects and methods of confronting it.

Keywords: violence, child, socialization.

- مقدمة:

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث آفة هذا العصر، نظرًا لما يترتب عليها من آثار خطيرة تضر بالحدث نفسه، وبالمجتمع الذي يعيش فيه، وإن كانت جذورها تمتد عبر تاريخ سحيق فهي قائمة لوجود الإنسان ومستمرة باستمراره وهي مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى تتصف بالعمومية في مختلف المجتمعات كما تتصف بالنسبة في انتشارها وأشكالها بين المجتمعات الإنسانية تبعًا للمتغيرات التي تؤثر فيها، ولما كان الانحراف يعني خروجًا على المعايير الموضوعية للسلوك، والتي يحددها المجتمع، وتتفق عليها كافة الشرائع السماوية، لذا يعتبر الانحراف أحد العوامل المعوقة للتنمية، خاصة إذا ما ارتبط بقطاع النشء الذي تعتبر مسؤولية وتنشئة مسؤولية جماعية تبدأ من الحياة الأسرية إلى جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، ولقد قام المجتمع الليبي بإنشاء الحديد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتقديم أوجه الرعاية المختلفة لهذه الفئة (الأحداث المنحرفين) وتزايد اهتمام التخصصات المختلفة بالإسهام في تقديم ألوان الرعاية والتي تستهدف تحقيق أهدافًا وقائية، وعلاجية، وإنشائية لهذه الفئة، كما لفتت انتباه الباحثين والمخططين للعمل الاجتماعي وذلك لما لها من تأثير على الأمن الاجتماعي.

والمخططين للعمل الاجتماعي وذلك لما لها من تأثير على الأمن الاجتماعي، وعلى مستقبل شريحة همة من موارده البشرية، وإذا كانت تخصصات أخرى كعلم النفس والقانون والخدمة الاجتماعية، قدمت مساهمات علمية في دراسات هذه الظاهرة، فإن دراسة علم الاجتماع لها يمكن أن تعمق فهم الظاهرة تفسيرًا وأثرًا لاهتمام علم الاجتماع بالعوامل البنائية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المفسرة لظاهرة انحراف الأحداث حيث أن الجوهر الاجتماعي لظاهرة الانحراف يكمن في معارضة الفرد أو الجماعات للأوضاع والمعايير الاجتماعية السائدة والخروج عليها، رغم ما يقدمه المجتمع من وسائل للحد من هذه الانحرافات، ويرجع هذا إلى مختلف أنواع الصراعات التي يدخل فيها الفرد أو الجماعة كطرف مع النظم الاجتماعية فالإنسان لا يحدد نوعية سلوكه، وإنما يتحدد ذلك في ضوء المعايير السائدة، ومعنى هذا أن السلوك المنحرف لا يشير إلى غياب المعيار وإنما يشير إلى انتهاك ذلك المعيار أو ما يسمى بالأنومي وبالتالي فلا يمكن تفسير شخصية الحدث المنحرف ونشأة سلوكه إلا في إطار علاقة الفرد بالجماعات التي تحيط به.

- مفهوم انحراف الأحداث: إشكاليته ومؤشراته:

نوضح في البداية كلمة انحراف أو الجنوح Delinquency والتي تعني بالتحديد خطأ أو فعل خاطئ أو فشل في الالتزام، لا يميز بين النشاط القانوني وغير القانوني ولا يشير إلى السلوك الخاطئ في أي مجموعة عمرية.

وعلى أية حال أصبح للمصطلح معنى دارج في علم الاجتماع وعلم الجريمة حيث يفتنون أحيانًا بصفة (حدث) وعادة ما يشير إلى العمل الإجرامي وسوء السلوك لدى الصغير.

ولقد جاء القانون الجنائي الإنجليزي ليضيف مكانة خاصة متميزة على الأفعال التي يقوم بها المراهق، فعلى مدى يزيد عن ألف عام كان القانون يعفي الأطفال من المسؤولية الأخلاقية الكاملة، وكان يوقع عقوبات خاصة، ويفرض تحريمات خاصة، وفي نهاية القرن التاسع عشر صار انحراف الأحداث يحظى بأهمية أكبر في إنجلترا أو أمريكا مع اهتمام متجدد بخطر التلوث الأخلاقي من جانب الكبار، وبأهمية التصنيف والعزل، وبتمايز المعاملة وبالخواص التطورية للسلوك، فالعمل الإجرامي الذي يرتكبه الشخص البالغ كان يعتبر بمثابة المرحلة الناضجة من عملية ربما كان قد تم كبجها في مراحلها السابقة، وكان الاعتراف السائد هو أن الأطفال يظهرون إعراضًا أو علامات يمكن تشخيصها مهنيًا، والتدخل الملائم في التوقيت المناسب يمكن أن يمنع وقوع الجريمة فيما بعد، كما أن إنشاء محاكم وإصلاحات جديدة سوف يتيح التعامل المناسب مع الأطفال المعرضين لخطر الانحراف، وكان القضاء يتصف بالمشاعر الأبوية، ويحقق أفضل المصالح للطفل، ويخلو من الكثير من الإجراءات القانونية التقليدية، وفي الولايات المتحدة، وكندا وبريطانيا

واسكاندافيا كان الجانحون من الأحداث يعاد تعريفهم بصورة جذرية، وصارت الخواص التي عرفوا بها ملازمة لهم، كما تعكس ليس فحسب ما عليه الأطفال، بل أيضاً ما قد يكونون عليه، وكان تحديد سن الجنوح يختلف من وقت لآخر، ومن سلطات قضائية لأخرى، وعلى أية حال فإن التحليل السوسولوجي لم يأخذ تعريفاته الرسمية في القانون، وإنما اتجه إلى وصف كل السلوك الخاطيء للأحداث باعتباره جنوحاً، وبصفة عامة فإن الجنوح أصبح يستخدم لبحث الجرائم التي يرتكبها الذكر الحدث، في المناطق الحضرية ومن الطبقة العاملة (مان، ميشيل، ب.ت).

استخدمت أساساً للإشارة إلى أفعال الأحداث التي نعتبرها جرائم إذا ما ارتكبها الراشدون وهذه الأفعال المرتبطة بجناح الأحداث تتسع لتشمل بعض الأفعال التي يرتكبها الأحداث فقط مثل احتساء الخمر وقيادة السيارات هذا بالإضافة إلى حالة المروق والخروج عن سلطة الوالدين وفي الحالات التي تشير إلى أن الحدث Juvenile في حاجة لرعاية ووقاية وبذلك نجد أن الجناح شامل لفئات سلوكية متنوعة وهذه الأفعال التي يشتمل عليها الجناح تختلف من مجتمع إلى آخر (شئا، السيد، 1987).

ووفقاً لذلك ذهب سيد أبو المجد في تعريف السلوك المنحرف من منظور آخر بأنه عرض من أعراض عدم التكيف نتيجة للقيام الصحيح أما الحدث المنحرف بأنه الطفل الذي أودع إحدى دور التربية أو الذين يرتكبون جرائم تقع تحت طائلة العقاب أو يرتكبون أفعالاً فيها اعتداء على القانون والنظام العام أو تضر قوانين المجتمع أو أنظمتهم وتتدرج جرائم من المخالفة إلى الجنحة إلى الجناية ووفقاً لذلك يشير مفهوم الجانحين إلى الأطفال في المرحلة العمرية من 12 إلى 18 عاماً ويدعون بأحد مؤسسات رعاية الأحداث نتيجة لسلوكهم المنحرف الذي لا يتفق مع المعايير المجتمعية كالسرقة والتشرد (حنفي، ماجد، 1987) على هذا يمكن أن نوجزهم السمات المشتركة في تحديد مفهوم أو انحراف الأحداث على النحو التالي:

أ. أن الجنوح يمكن تفسيره على أنه انتهاك لعملية الضبط الاجتماعي control social فالجنوح هو سلوك مصاحب يحرمه القانون

ب. إن مفهوم الانحراف عدم الامتثال Conform non Behavior Deviant فكل انحراف يقابله عدم الامتثال وعدم الامتثال ينتج أساساً من رفض التسليم بقواعد وقوانين المجتمع فالفكرة الأساسية إذلاً لا حكم على انحراف شخص ما تخضع لمعيار القهر بمعنى أن الفرد لي يكون منحرفاً ينبغي أن لا يمثل لمعايير المجتمع والقانون.

ج. إن الانحراف ينتج عن ضعف الانتماء إلى الجماعة التي ينتمي إليها الفرد وينتج عن هذا الضعف عدم الاهتمام بتوقعات الآخرين تجاه سلوكه ومن ثم يصبح مستعداً للانحراف وعلى هذا فقط قدمت (دراسة أحمد وهران، 1999) عن الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف تعريف الحدث الجانح بأنه ذلك الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية Basic needs الجسمية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اقتصادي اجتماعي تعيشه الأسرة في إطار نظام اجتماعي أشمل دفع به إلى واقع آخر يمارس فيه أنواع من النشاطات لإشباع حاجاته مما قد يعرضه للمساءلة القانونية بهدف حفظ النظام العام (هارون، وآخرون، 1999).

ومع هذا فإن مفهوم انحراف الأحداث أو جنوحهم يثير بعض الإشكاليات النظرية والمنهجية ويمكن إنجاز الإشكاليات في اثنين هما:

الإشكالية الأولى: تشير إلى أن التباين أو التباين بين محاولات تحديد مفهوم الانحراف الأحداث كان أكثر عند الالتقاء بينهما ويرجع هذا التباين إلى تباين التخصصات والمنظورات العلمية في العلوم الاجتماعية التي اهتمت إلى تباين التخصصات والمنظورات العلمية في العلوم الاجتماعية التي اهتمت بالظاهرة كما يرجع إلى تباين الأطر النظرية داخل كل تخصص كما في علم الاجتماع فالوظيفية functionalism يركزون على الخروج على نسق الضبط الاجتماعي وعلى التفكك الاجتماعي باعتبارها مصادر للسلوك

المنحرف، في حين أن أنصار الاتجاه النقدي يركزون على البعد الطبقي وما يرتبط به من أوضاع وفرص اجتماعية ينتج عنها الإحباط (Frustration Delinquency, 1970).

بمقتضاها يتم وضع هذه الحالات في المؤسسات الملائمة لعلاجهم، ويرجع عدم القناعة هذه إلى أن التحديد القانوني للحدث يرتبط بفئة عمرية محددة وإن الحدث لا يكون منحرفاً إلا إذا صدر حكم قضائي ضده أما الذين لا تصدر ضدهم أحكام قضائية فلا يعتبرون من المنحرفين حتى لو كان سلوكهم وقيمهم تعبيراً عن الانحراف ولا يخفى على المتابع لإجراء محاكمة الأحداث إن هذه الإجراءات وعدالة المحكمة تتأثر بالوضع الطبقي لأسرة الحدث ونفوذها كما يبين أنصار الاتجاه النقدي في دراسة الجريمة والانحراف ويعني هذا أن على الباحث ضرورة التمييز في صياغة مفهوم انحراف الأحداث بين الوضع المعطي للحدث بعد إصدار الحكم عليه أي الحكم القانوني وبين المعنى الاجتماعي الأكثر شمولية ودينامية، وبناءً عليه يمكن التعرف أو تعريف الحدث الجانح أو انحراف الأحداث بصورة شاملة (الكاظم، أمينة، 1995).

بأنه شخص ذو ظروف اجتماعية واقتصادية حددت وعيه بحاجاته وأهدافه وبقدراته على إشباعها متضمنة هذه الحاجات تأكيد الذات وأفضى وعيه بحاجاته وأهدافه وبقدراته على إشباعها متضمنة هذه الحاجات تأكيد الذات وأفضى وعيه ذو الصلة أيضاً بمرحلته العمرية إلى اختيار أساليب ووسائل رآها ملائمة لإشباع الحاجات وتأكيد ذاته وهي وسائل غالباً ما يكون غير مرغوب فيها من قبل المجتمع وهي تندرج من الإضرار بالذات والتمرد على قواعد السلوك المرغوب فيه لتصل إلى أضرار الآخرين لتكون ذروتها في الخروج على قوانين المجتمع وأعرافه باعتبارها رموزاً تجسد الأوضاع البنائية للمجتمع.

ووفقاً لهذا التعريف يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للانحراف تختلف وتتباين في درجة خطورتها الاجتماعية وتشمل الانحراف الموقفي «العرضي» ومستويات التهيو أو الاستعداد للانحراف ثم أخيراً مستوى الانحراف الكامل والتي نوضحها كما يلي (الكاظم، 1995: 116).

ويتعلق المستوى الأول باعتباره إضراراً من الحدث نفسه في ضوء حالة وعيه الاجتماعي ويشمل هذا المستوى أنماطاً من السلوك يعبر عنها بالمؤشرات التالية:

أ. التمرد على القواعد العامة لأسرة الحدث وما تشتمل عليه من قيم وضوابط وأوامر ونواهي وموجهات للسلوك ومنه عدم إطاعة أوامر الوالدين النقاش مع الوالدين بأسلوب لا يراعي تقاليد الحوار معهم ورفض أي محاولة لمساعدة الأسرة في بعض متطلباتها.

ب. التمرد على قواعد التنظيم الاجتماعي للمدرسة والتي منها تجاوز أدب الحوار المعلمين وتعتمد التأخر في الوصول للمدرسة وتعتمد التأخر في الدخول قاعة الدروس والبقاء في المدرسة بعد مواعيد الانصراف الرسمي والإهمال في الواجبات المدرسية ومحاولة الغش في الامتحان وغير ذلك.

أما مؤشرات المستوى الثاني فهو مستوى يتجاوز الامتناع السلبي في بعض التصرفات للإضرار بالذات كما هو موجود في المستوى الأول ليشمل مستويات بسيطة من الأضرار بالآخرين كمحاولة الاعتداء عليهم بالسخرية أو بالقوة أو إضرار بعض ممتلكاتهم مثل إلقاء حجارة على المارة وعلى السيارات وغيرها من أنماط السلوك التي تحدث على نواحي الشوارع وقارعة الطريق والتي أشار إلى بعض منها وليام فوت وايت في دراسته الشهيرة بعنوان جماعات نواصي الطريق Street corner societies وأخيراً مؤشرات المستوى الثالث وهو مستوى يوصف بأنه مستوى الانحراف الكامل كما بين ذلك انجرام Ingram ويتضمن المعنى القانوني للانحراف حيث يشمل من يتعدون على الآخرين أفراداً ومؤسسات ويحدثون بهم أضراراً جسيمة كالسرقة والاعتداء على الأملاك وعلى النفس سواء حكم عليهم قضائياً أو لم يحكم عليهم ويشمل هذا المستوى اجرائياً المودعين لمؤسسات رعاية الأحداث.

النظريات السوسولوجية المفسرة لانحراف الأحداث تعاني النظريات الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث من أزمة في التحليل السوسولوجي لانحراف ومن قصور في منطلقاتها النظرية ذلك القصور الذي يبدو في عجز تلك النظريات والربط ظاهرة الانحراف بالسياق الاجتماعي والتاريخي والسياسي

والاقتصادي الأشمل حديث ظل التأكيد مستمرًا على المنصف ذاته وعلى المشكلات التي يثيرها لنفسه وللآخرين ولم يبرز التأكيد على المجتمع الذي ظهر فيه هذا المنحرف فلقد انصبت نظريات سوسولوجيا الانحراف بوجه عام على المجرمين والأحداث الجانحين والبالغيا والمنتحرين ومدمني المخدرات والمثليين الجنسيين وغير ذلك فضلاً عن تركيز النظريات التي تناولت الانحراف على الثقافة الفرعية للمنحرفين وبكيانهم ومشكلاتهم وبدوافعهم وبضحاياهم وأغلقت الاهتمام الاجتماعي الشامل وحتى تلك الاهتمامات لم تقسر أو توضع بمستوى العمق المطلوب فكان التأكيد دائماً مستمرًا على سلوك المنحرف وكيانه الذاتي وإعادته تكيفه وربط الانحراف بالطبقات الدنيا وتجاهل الأفعال غير الأخلاقية وغير القانونية المدمرة التي يقوم بها الأفراد الأقوياء والجماعات القوية في المجتمع ويمتد هذا التخير في عدم الاهتمام بقضايا الجريمة وبخاصة الجرائم الخاصة بل أن هناك قضية أخرى تتعلق بعقم سوسولوجيًا الانحراف وهي التي تشير إلى أن كل الناس مذنبون وهذا يعني أنه لا شيء يمكن عمله لتغيير ما هو قائم وبالتالي فقد كانت النظرية السوسولوجية الغربية من ثلاث صور من التخير الواضح في مجال الانحراف وهي:

أ. أن فئة «المنحرفين» التي نصت عليها الدراسات اقتصر على نوعيات محدودة جداً من المنحرفين وهم المجرمون والأحداث الجانحون والمدمنين والمنتحرين.

ب. إن التركيز أنصب على الضحية ذاتها «المنحرف» من حيث سلوكه وشخصيته ولم يظهر اهتمام بارز بالعوامل التي أدت إلى ارتكاب هذا الفعل.

ج. وحينما اقتربت المناقشات النظرية من ذكر الأسباب والعوامل المؤدية إلى الانحراف تعرضت بسطحية لنوعية العوامل الوسيطة كدراسة الشرطة والسجون ومستشفيات الأمراض العقلية ودور رعاية الأحداث ولم تتعرض لتلك المؤسسات في حد ذاتها (جابر، سامية 1994: 47).

وبناءً على ذلك فقد طالب عدداً من الباحثين بضرورة إعادة النظر في التراث النظري حول انحراف الأحداث ومن بين هؤلاء هاجان Hagan الذي قدّم نتيجتين هامتين استخلصهما من تحلية التراث السوسولوجي تذهب النتيجة الأولى إلى أنه رغم وجود بعض جوانب صادقة أمبريقيا في النظرية الاجتماعية تجاه انحراف الأحداث Juvenile delinquency فإن أمور غير صادقة واقعيًا إلى حد ما خاصة تلك الافتراضات التي ربطت بين زيادة فرص الانحراف والوضع الطبقي المتدني للحدث وأسرتة لكن في الواقع توجد حالات عاشت الظروف التي عاشها المنحرفون ومع هذا لم تنحرف هذه الحالات على عكس هذا فقد حققت طموحها وحرآكها الفردي.

أما النتيجة الأغر بفتتعلق في فشل التحليلات السوسولوجية في الربط بين التحليلات على المستوى الكلي Analysis macro وبين السلوك الانحراف على المستوى الجزئي Micro-analysis وهو فشل يتطلب جهداً لصياغة مقولات وقضايا وسيطة تربط بين ما هو عام وما هو خاص كما أن حاجات في هذا العدد إلى ضرورة وجود رؤية بنائية للعوامل التي تؤدي إلى السلوك المنحرف لدى الحدث الصغير وقد اتفق عدد آخر من الباحثين وعلى رأسهم سامبسون Sampson مع نتائج هاجان حيث أكد سامبسون إلى ضرورة تحديد الأدوار النسبية للعوامل المختلفة لانحراف الأحداث في الظروف الاجتماعية الملموسة مؤكداً في الوقت ذاته على الدور النسبي لبعض العوامل في بعض البيئات والأنماط الاجتماعية فأحياناً يكون للثقافة دور أساسياً كما في المجتمع الأمريكي وأحياناً أخرى يكون الدور الأكبر للأسرة وفي أحياناً ثالثة يتولى الدور الأكبر للظروف الاقتصادية في علاقتها بإشباع حاجات وتطلعات الأحداث (جابر، سامية، 1994).

وفي ضوء ذلك سوف نحاول أو نعرض لأهم النظريات المفسرة لظاهرة انحراف الأحداث فيما يلي:

1- نظرية الثقافة الفرعية وانحراف الأحداث:

يعتبر البرت كوهين Cohen أول من استخدم فكرة الثقافة الفرعية للجناح في كتابه الشهير الأول الجانحون Delinquent Boys والتي يعني بالثقافة الفرعية بأنها طريقة في الحياة تعتبر تقليدًا لدى

العدد الثاني - 30 / سبتمبر - 2025

عصابات الأحداث الذكور وتمثل طريقة الحياة هذه انخراطاً عامّاً في المشكلات التي يشاركون فيها بسبب وضعهم في بناء المجتمع وعلى حد ما يذهب « كلورد واولين » فإن الثقافات الفرعية ذات قيم ومعايير ومعتقدات خاصة وبالتالي فإن الثقافات الفرعية المتصارعة تدعو إلى العنف ومع ذلك فمن المهم أن نتذكر أن الثقافة الفرعية للجناح أو تنوعها لا يستجيب إليها فقط ابن الطبقة العامة بل وأبناء الطبقات الوسطى وبالتالي فقط أشار كوهن إلى استجابتين هما:

ابن الناصبة Corner Boy وهو الذي يتقاتل ويتشاجر وابن الكلية College Boy الذي يشغل مكانة في الطبقة الوسطى (Hagan, 1993).

وفي ضوء ذلك ذهب كلينارد إلى علماء الاجتماع قد اهتموا بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة وما تنطوي عليه الثقافة العامة والثقافات الفرعية من قيم وعلاقة ذلك بالسلوك المنحرف وذلك لأن المجتمعات الحديثة تنطوي على العديد من الثقافات الفرعية المتباينة لكل منها نسقها الخاص من المعايير والقيم التي توجه السلوك أعضائها نحو هدفها الأساسي في الحياة كما أوضح ألبرت كوهن. إنّ الثقافات الفرعية توجد بشكل واضح في المجتمعات ذات التباين والتمايز الفعلي.

والواقع أننا نستطيع أن نجد ثقافات فرعية متميزة بين عصابات المراهقين والبغايا ومدمني المخدرات والكحول وممارسي الجرائم الجنسية المثلية والمغايرة ومحترفي الإجرام إذ أن لكل من هذه الجماعات معاييرها الخاصة بها والتي توجه سلوك أعضائها كما أن لكل منها قيمها الخاصة التي تبرر بها وجودها وتحفظ بها توازنها الداخلي فضلاً عن حفظ التوازن الداخلي لأعضائها بوجود التبريرات القيمية لسلوكهم المضاد للمجتمع وفي إطار هذا الفهم العالم صاغ أدوين سيدرلان Sytherland فرضيته المتعلقة بنظرية المخالطة المغايرة والبيت في ضوءها قرر أن نظريات السلوك الانحرافي أو الانحراف في حاجة إلى مراجعة وهو بصدد تفسير جرائم خاصة وفي الواقع أن السلوك الانحراف طبقاً لهذه النظرية سلوك مكتسب بالتعليم شأنه شأن كافة أشكال السلوك الاجتماعي الأخرى التي يكتسبها الشخص عن طريق التعليم ومن ثم فإن هذه النظرية تؤكد على فرض أساس مؤداه أن غالبية السلوك الانحرافي يتعلمه الشخص من خلال احتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة ومكانته في إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينة وعلى حد صياغة أدوين سذرلان لهذا الفرض الأساس الذي تقوم عليه نظريته فإن السلوك الإجرامي باعتباره نمطاً من أنماط السلوك يتم تعلمه من خلال المخالطة مع هؤلاء الذين يعتبرون هذا السلوك مقبولاً وملائماً وبالانعزال عن هؤلاء الذين يعتبرونه غير ملائم وغير مستحب فالشخص في موقف معين يشارك في السلوك الانحرافي ويمارسه إذا ما رجحت كفة التقبل عن كفة الرفض لهذا السلوك (Hagan, 1993).

والواقع أن نظريات الثقافة الفرعية المنحرفة تشير إلى جناح الأحداث يرتبط أساساً بجناحين آخرين ولهذا فإن معظمهم يصير مجرماً راشداً وبالتالي فإن الثقافة الفرعية المنحرفة تشير إلى أن جناح الأحداث يرتبط أساساً بجناحين آخرين ولهذا فإن معظمهم يصير مجرماً راشداً وبالتالي فإن الثقافة الفرعية المنحرفة قضية السياسية ملائمة لتفسير الانحراف.

2- نظرية الضبط وتفسير انحراف الأحداث:

وقد ظهرت هذه النظرية كرد فعل لموقف علماء الجريمة الذين لم يتوصلوا بعد لرؤية عملية متكاملة لتفسير الجريمة وانحراف السلوك وتؤكد تلك النظرية على أبعاد نظرية أساسية في تفسير الانحراف بعمامة وبوجه خاص على انساق القيم المنحرفة وذلك ما أوضحتها كتابات كل من «هورتن ولزلي» بالاستناد إلى عدد من الدراسات الحديثة التي خلصت بأن جناح معظم الجانحين بمثابة انفصال واع عن معاييرهم الأخلاقية وبصورة عامة أكد «ترافيز هيرزخ» في دراسته لأسباب الجناح أن نظريات الضبط تقوم على فرضية أساسية مؤداه أن الأفعال الجانحة تنتج عندما تكون رابطة الفرد بالمجتمع ضعيفة أو متصدعة وفي دراسة أخرى قام بها من «شورت مشتروديتل» في دراسته لأسباب الجناح أن نظريات الضبط تقوم على فرضية أساسية مؤداه أن الأفعال الجانحة تنتج عندما تكون رابطة الفرد بالمجتمع ضعيفة أو متصدعة وفي دراسة

أخرى قام بها كل من «شرت مشترودتيل» حول عملية الجماعة والعصبة الجانحة اهتمامًا بجانب أساسي في تفسير الجريمة والجرح من منظور الضبط الاجتماعي إن الجانحين يختلفون كثيرًا عن غير الجانحين حيث تنقصهم الفاعلية وروابط المكافأة بالنظم الاجتماعية الأساسية.

وفي ضوء ذلك نجد أن ضعف رابطة الشخص ونقص استقراره في المجتمع يولد الجريمة والانحراف ومن ثم ذهب كنيث بولك «keneth polk» في دراسته التي عنوانها هؤلاء الذين فشلوا إلى أن المدرسة والأسرة ماهي إلا المداخل الأساسية للتواصل مع المجتمع وإذا ما كانت علاقة الأشخاص الصغار بأي منها غير مرضية فإن النتيجة المباشرة هو الجناح باعتباره رد فعل عام لهذه الحالة ومن ثم نجد أن نظرية الضبط الاجتماعي تنظر للجناح على أنه التحرر النسبي من الارتباط والتطلعات والمعتقدات الأخلاقية التي تربط معظم الناس وتجعلهم يعيشون حياة واحدة في ظل القانون (شتا، السيد: 88).

لذلك يكون تأثير الضبط أقوى كلما شعر المنحرف أن ممارسة الضبط عليه يمثل عقوبة في حد ذاته كما أن عزل المنحرفين يمثل عقوبة سواء كان ذلك بالحبس أو البتر وعمومًا فإن فاعلية الضبط متمثلة في مدى ممارسة الضغط على الأفراد لكي يتمثلوا لقيم الجماعة التي ينتمون إليها إذ يعتمد تأثير الضبط الاجتماعي على الجماعة ذاتها وطبيعة الجماعة هي التي تحدد وسائل الضبط الاجتماعي كما أنها تضغط على المنحرفين عن معاييرها (شتا، السيد: 92).

3- نظرية الأنومي وتفسير الانحراف:

يمثل مفهوم اللامعيارية Anomie مفهومًا أساسيًا في التفسير السوسيولوجي للانحراف وهو مشتق من الكلمة اليونانية Anomos أي انعدام القانون لفقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج وانعدام الأخلاق ويعتبر الإسهام الذي قدمه روبرت ميرتون في تفسير الأنومي بمثابة نقطة هامة في تفسير السلوك الانحرافي حيث أرجح ميرتون أسباب الجريمة والسلوك الانحرافي في مقالة التقليدية عن البنية الاجتماعية واللامعيارية التي صاغها عام 1938م إلى ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوط التي تفرزها ثقافة مجتمعه وتلك المنبثقة عن البنية والتنظيم الاجتماعي (تايمز، نويل: 127).

لذا فقد صور أنصار نظرية فقدان المعايير الجروح على أنه الحالة التي يصل إليها من تعرضت لتطلعاتهم لإحباط وللإعاقة ذلك أن مسالك الحياة التي تصهرها المعوقات في العالم الشرعي تتولد عنها حالة إحباط تغذي الدوافع للانحراف (الخواجي، محمد، ب.ت: 108).

وقد عالج روبرت ميرتون هذه القضية عندما تناول التفاوت الذي يحدث بين عناصر البناء الاجتماعي متمثلة في الأهداف والوسائل وما يصاحب ذلك حالة التفاوت تلك من صور التكيف المنحرفة فعندما لا تكون الوسائل المنتظمة محققة للأهداف تكون نتيجة انحراف السلوك (مان، ميشيل: 183).

4- نظرية التحضر وانحراف الأحداث:

فلقد أوضح أنصار تلك النظرية أن الانحراف يرتبط بدرجة التحضر وبخاصة في المناطق التي لا تخطط إنتاج النمو الفيزيقي للمدينة ولقد درس شو shaew وماكي Macky تلك المناطق الطبيعية التي تعطي معدلاً عالياً من الانحراف في فترة الزمن وتبقى خاصية هذه المناطق في المدينة أنها مناطق الانحراف (شتا، السيد: 90).

كما اعتمد أنصار هذه النظرية على بعض المؤشرات والخصائص التي قدمها لويوزيرث Lwzirth حول التحضر وربطوا بينها وبين الانحراف الأحداث وركزا في هذا السياق على حجم المجتمع وكثافته السكانية وتباينه الاجتماعي والثقافي وهي خصائص صاحبها في سياق التحضر أربعة مؤشرات رئيسية مواتية للجريمة وانحراف الأحداث هي:

أ. ضعف الضبط الاجتماعي.

ب. ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية.

العدد الثاني - 30 / سبتمبر - 2025

ج. زيادة فرص الأنومي التي يقصد بها التفكك المعايير واضطرابها وعدم ملائمة الوسائل المشروعة قيمياً لتحقيق الأهداف والطموحات التي يطلع إليها الأحداث.

د. زيادة حدة الفوارق والتباينات بين سكان المجتمع مهنيًا وقيميًا ولا شك أن هذه المؤشرات تنتج عن خصائص التحضر وزيادة حجم السكان يضحى سكان المجتمع غرباء عن بعضهم شيئاً فشيئاً ويكون الاتصال فيما بينهم أنياً ومؤقتاً وهو أمر يصاحبه انحصار إلزام الصوابط الاجتماعية غير الرسمية.

فالجدير بالذكر هنا أن الناس قبل عملية التحضر السريع كانوا يتفاعلون مع بعضهم البعض كما هو الحال في الاجتماعيات الأولية البسيطة التي يعرف الناس فيما بينهم بعضهم البعض على نحو مباشر ومتكرر أما في حال التباين الاجتماعي Social Differentiation المرتبط بالتحضر الذي يتفاعل مع الكثافة السكانية المرتفعة نسبياً فإنها تجعل التفاعلات محدودة وسطحية تفوقها المصالح الفردية والمادية وتسهم في وجود سياق العزلة واختلال المعايير وبالتالي زيادة حدة الانحراف وفي الواقع أن جميع تلك النظريات رغم ما تنطوي من فهم واع ورشيد لظاهرة انحراف الأحداث إلا أنها مازالت محدودة في إطار تعداد أبعاد معينة دون أن تعطي جميع الأبعاد والجوانب المتعلقة بالظاهرة الانحرافية والظواهر المترتبة تحتها وعلى وجه الخصوص الأبعاد الثقافية والاجتماعية والشخصية رغم أنها تعرض لكل من تلك الأبعاد بزواية معينة.

حيث نتناول نظرية الثقافة الفرعية ونظرية الأنومي إطار الثقافة العامة في حين نظريات الضبط الاجتماعي ورد الفعل الاجتماعي والتحضر تتناول الجوانب الاجتماعية والجوانب الفيزيقية إلا أن التصور المتكامل الذي يمكننا من تناول الجوانب وظاهرة انحراف الأحداث بجوانبها الثقافية والاجتماعية والفيزيقية مازالت غير مكتملة في عرضها وذلك ما أكدته «هون رولزلي» بقولها بأن أيًا من تلك النظريات لا تقدم الرضا الكامل في تفسير الظاهرة الانحرافية ويسعى لرد الاتجاهات الأخرى إليه ولا تستطيع أي من تلك النظريات أن تقدم في ضوء بنائها الخاص بنظرية عامة يمكن أن تفسر ظاهرة انحراف الأحداث بكافة أنواعها وجوانبها المختلفة (تايمز، نويل: 73).

4- أشكال الانحراف الأحداث وملاحظها في المجتمع المصري:

لا شك أن عملية تصنيف صور وأشكال الانحراف تواجه صعوبات جمة نظراً لاختلاف معايير التصنيف فقد تصنف صور الانحراف على أساس نوعية الأفعال ودرجة تماثلها من حيث كونها اعتداء على النفس أو على المال أو على الممتلكات أو أنها انحرافات تتعلق بالأخلاق والآداب العامة أو أنها جرائم تصنف حسب خطورتها والضرر المترتب عليها وذلك بتوزيعها بين مخالفة وجنحة وجناية على أساس أن المخالفة تعكس أبسط صور الأفعال الانحرافية خطيرة في حين أن الجنح تمثل الأفعال ذات الخطورة الاجتماعية المتوسطة أما الجنايات فتعكس الخطورة الاجتماعية الجسيمة (شتا، السيد: 68).

والحقيقة أن ثمة محاولات بذلك في هذا المجال سواء بين العلماء القدامى أو المحدثين إلا أن التنوع أو التعدد في صور وأشكال الانحراف ارتبطت بتعدد العلماء وتعدد القوانين والتشريعات القانونية هذا فقد اعتبر القانون رقم « 2 » لسنة 1908م الصغير مشرداً إذ تسول في الطريق العام أو محل عمومي أو لم يكن له محل عمومي أو إذا لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للعيش وكان أبواه متوفيين أو محبوسين تنفيذاً لأحكام صدرت ضدهما بذلك أما إذا كان سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو أمه أو إذا كان الأب متوفي أو غائباً أو كان عديم الأهلية ثم ألغي بصدور قانون آخر لسنة 1949 وكان هذا القانون يعد ظفرة في معاملة الأحداث معاملة تتسم بالحماية والرعاية وقد عرف الحدث المشرد في ذلك القانون بأنه أي ذكر أو أنثى لم يبلغ الثامنة عشر من عمره ويضبط بأي صورة من صور الانحراف التالية (الساعاتي، سامية، 1992: 155).

أ. إذ وُجد متسولاً أو يعرض سلعاً تافهة أو يقوم بألعاب بهلوانية يخفى بها تسوله.

ب. إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات.

- ج. إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو فساد الأخلاق أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال.
د. إذا خالط المتشردين أو المشتبه بيهم أو الذين اشتهروا بسوء الخلق.
هـ. إذا كان سيء السلوك مارقاً من سلطة أبيه أو وصية أمه إذا كان الولي متوفياً أو غائباً أو عديم الأهلية.
و. إذ لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات.
ز. إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن وكان أبواه متوفين أو مسجونين أو غائبين وكان من أهم النصوص الواردة في هذا القانون ذلك النص الذي يجيز للقاضي تسليم الحدث المشرد لشخص مؤتمن يتعمد بتربية وحسن سيره وإذا كان أبواه متوفين أو مسجونين أو غائبين ولم يكن له حق الولاية على نفسه أو كان له ولي ولكن لا يقوم بولايته أو كان غير أهل لذلك.

ثم أضاف قانون الأحداث رقم 31 لسنة 1973م صورتين جديدتين للانحراف:

- 1- ممارسة الصغير لأعمال تتصل بالمخدرات أو نحوها أبو بخدمة من يقومون بها.
- 2- الاعتياذ على الهروب من معاهد التعليم أو مراكز التدريب كما استخدم عبارات مرنة تتسع لصور وأشكال أخرى فقد لا تكون موجودة وقت صدور القانون مثل عبارة أو غيرها في بعض تلك الصور (وهدان، أحمد وآخرون: 66).

ووفقاً لهذا فإنه يمكن تصنيف أشكال وصور الانحراف لدى الأحداث الصغار طبقاً لثلاث مستويات أساسية:

المستوى الأول: ويتعلق بصور التغيب من المدرسة الذهاب للمدرسة متأخراً والبقاء في المدرسة والتأخر في الدخول للفصول والتكاسل عن أداء الواجبات المدرسية والرد بالكلام على المدرسين ورفض مطالبهم والرد على الوالدين والتدخين والهروب من المدرسة أو إيذاء نفسه.

المستوى الثاني: ويتعلق بصور الاعتداء على المارة الاعتداء على الآخرين بأي أسلوب مادي وإيذاء الآخرين والشجار مع الجيران وضرب الأخوة الصغار والعناد وسرعة الغضب.

المستوى الثالث: ويتخذ صور الانحراف أكثر خطورة مثل الكذب على المدرسين والغش في الامتحانات والسرقات بأنواعها المختلفة واستخدام اللغة المبتذلة والشذوذ الجنسي والتأخر ليلاً وتعاطي المخدرات وإدمانها وشرب الكحوليات ولعب القمار والدعارة والفعل الفاضح والنصب والاحتيال على الآخرين وغيرها من أشكال السلوك المحرمة قانوناً.

- أسباب انحراف الأحداث ودوافعه:

في الواقع يصعب من الناحية العملية فهم وتفسير أسباب الانحراف ودوافعه لدى الأحداث بعيداً من الوقوف على البيئة الاجتماعية المفترزة لها، ومحاولة الوقوف على الأسباب والعوامل التي أفضت إلى تفاهم العوامل المشكلة لها، وعلى هذا تعاني البيئة الاجتماعية للطفولة أزمة حادة لها جوانبها الاجتماعية والأسرية، والاقتصادية، والنفسية والتي سوف نعرض لها بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: العوامل الاجتماعية والأسرية:

لا شك أن الأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلم فيها الطفل أنماط الحياة وهي التي تساعد الطفل على تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي على بين دوافع الطفل ومطالب بيئته والطفل الذي يتكيف تكيفاً صحيحاً مع العوامل المحيطة به طفل مطمئن إلى حياته متزن في انفعالاته وعواطفه والطفل الذي يفشل في إقامة هذا التكيف لا يقوي على مواجهة مشكلاته اليومية فهو إما أن ينطوي على نفسه ويكبت دوافعه، وهو بذلك يظلم نفسه حتى لا يفتضح أمره ولا يصبح مثاراً للنقد اللاذع المستمر، وأما أن يلجأ إلى الطرق الغير

العدد الثاني - 30 / سبتمبر - 2025

مشروعة في محاولاته البائسة لتحقيق ذلك التوافق فيبرر سلوكه الخاطئ ويلوم غيره بدل أن يلوم نفسه ويكذب ويسرق ويغش وينحرف بسلوكه عن جادة الصواب وهكذا تنشأ مشكلات الطفل السلوكية من فشله في توافقه مع بيئته ومع أحداث حياته، كما أن الطفل عندما ينشأ في نظام عائلي مرتبك تتسارع فيه مظاهر السيطرة بين الأب والأم، وبين الأب ونفسه في موقفين متشابهين وبين الأم ونفسها في موقفين متتالين وكذلك فالأم التي تدلل الطفل والأب الذي يغالي في السيطرة يتنازعان فيما بينهما ويلغي كل منهما أثر الآخرين ويبقى الطفل بينهما ضالاً لا يرى حدوده ولا يعرف مسالكه (منصور، عبد المجيد، والشربيني، زكريا، 2000: 58).

كما يضيف انخفاض مستوى التعليمي للوالدين وتفشي الأمية في المناطق الريفية والعشوائية وتزايد السكاني وتضخم حجم الأسرة في هذه المناطق، مع قصور الإمكانيات المادية والمزيد من التأثيرات السلبية على واقع الطفولة بعامة، إذا أصبحت الأسرة وهي الوسط الذي ينشأ فيه الطفل يعيش في ظروف صعبة لا توفر البيئة الصالحة لرعاية الطفل وتربيته والتربية السليمة ولعل في ظهور نوعيات من الطفل الذي يعانون من مشاكل خاصة بالأطفال مجهولي النسب والأيتام والمشردين فضلاً عن استغلالهم في التسول وارتكاب بعض الجرائم فضلاً عن انهماك الوالدين في العمل خارج الأسرة طوال اليوم والهجرة من البحث عن الثروة والأم المنهكة في تدبير شؤون الأسرة والوفاء باحتياجاتها والتزايد السكاني إلى غير ذلك من الأبعاد الاجتماعية التي تضعف من وظيفة الرعاية التي توفرها الأسر الليلية للأطفال الليلية ويدعم ذلك ما كشفت عن دراسة الأحداث المنحرفين عن مسؤولية الأسرة وخاصة إذا تخلف الأباء عن ممارسة مسؤولياتهم وسيطرة الأنانية على عواطفهم مهتمين براحة بالهم فحسب مثل هؤلاء الأباء يتلافون الاحتكاك الذي قد ينشأ بينهم بشأن الحدث فيعتبروه رقيقاً لهم فقط وهكذا يعجزون عن التوفيق بين الحنان والحزم وهكذا يشعر الطفل بأنانية لا تطاق وبأن له حقوق فحسب وبأنه محور الكون فيستغل ضعف والديه ويبدأ بابتزاز والديه لتحقيق رغباته بواسطة أحدهما إذا رفض الآخر ويطلق العنان لنزواته ويثور إذا اعترض أحد سبيل أرضائها ويتقاضى ثم ما يمنح الآخرين من خطوة حين يعرض ظرفه ويستعرض مواهبه ويفضل أيسر السبل فيصبح السرقة وسيلة الوحيدة للحصول على ما يريد وكثيراً ما يكون مثل هذا الطفل وحيد أبويه أو أصغر الأبناء سناً وينتابه الذهول بعد ارتكاب الجريمة ويعجز أبواه عن إصلاح ذات البين.

وهكذا يتضح أن قصور الأبناء عن الإشراف والتوجيه الفعال في رعاية الطفل هل أبعد أثر في تكوين شخصية سواء كان تفكك الأسرة مقصوداً أو غير مقصود دائماً أو مؤقتاً وبالتالي تدل الإحصاءات أن حوالي 70-80% من المنحرفين ينتمون إلى عائلات مفككة وتكرر هذه الظاهرة بصورة أو أخرى (شازك، جان، 1970: 23).

كما أشارت نتائج دراسات عديدة إلى أن الظروف الأسرية غير السوية والمضطربة تعمل على دفع الطفل على ارتكاب جريمة السرقة ويمكن تحديد هذه الدوافع على النحو التالي:

- 1- الحرمان، فالطفل الذي يعاني حرماً لحاجته إلى شيء ما ولا يتمكن الأبوان من إحضار هذا الشيء للطفل بسبب الظروف المعيشية الضيقة قد يدفع الطفل إلى سرقة ما يشعر أنه محروم منه لإشباع حاجة نفسية تلح في أعماقه.
- 2- وفي الاتجاه نفسه قد يكون دافع السرقة عند الطفل تحقيق رغبة أو هواية لا تمكنه ظروفه من تحقيق كالميل لدخول السينما أو ركوب دراجة أو جمع طوابع بريدي فيندفع الطفل إلى سرقة ما يتمناه تحقيقه لهذه الرغبة أو الهواية.
- 3- كما قد يكون الدافع للسرقة عند الطفل أحياناً الرغبة في الانتقام كأن يكون شخصاً ما وقد يكون الذم يكرهه من أخواته أو زملائه أو حتى والديه فيسرق ما يخصهم رغبة في الانتقام.
- 4- كما قد يكون الدافع للسرقة في بعض الأحيان الحيلة أو التخلص من مأزق الطفل فالطفل يشعر أنه في وضع حرج حتى يتخلص من هذا الوضع فإنه يلجأ إلى السرقة.

- 5- كما قد يكون الشعور بالنقص أحياناً هو دافع الطفل للسرقة وهنا يسرق الطفل ليكون لديه ما يدعوه للتفاخر بين أقرانه تعويضاً لهذا النقص.
- 6- وقد يكون دافع السرقة التقليد والمحاكاة ويحدث في هذا الأوساط المتدنية حتى يفقد الطفل رفاقه السوء.
- 7- عندما تنعدم الرقابة داخل المنزل ويشيع جو من التوتر في الأسرة فإن الطفل يسرق لملء وقت فراغه وتعويض ما يشعر به من قلق داخل البيت.
- 8- وأخيراً يلجأ الصغير إلى السرقة إذا كان محدود الذكاء ويقع تحت تأثير أطفال يفوقونه ذكاء وسيطرة (محمود، سامي، 1993: 41).

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

لقد تعرض المجتمع الليبي مجموعة من التحولات الاقتصادية حيث جرى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي تلك السياسة التي تؤكد الحرية الاقتصادية وحرية الربح وحرية الاستثمار ومن ثم سيطر نسق من القيم الاجتماعية الجديدة في هويتها والقديمة في شكلها يؤكد قيمة الثراء أو النجاح الفردي ووفقاً لهذا النسق القيمي الجديد الذي يستق في مضمونه مع طبيعته.

التحولات البنائية الاقتصادية ظهرت في المجتمع الليبي ظاهرة اجتماعية جديدة غاية في الأهمية وهي ظاهرة السعي الفردي لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية قبل الكمالية ففي ظل غياب أو ندرة فرص الحصول على الخدمات المختلفة بصورة إنسانية ملائمة وفي ظل غياب سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية تشبع الحاجات الإنسانية وتحقق ذات الانسان الليبي لم يكن أمام العديد من أفراد المجتمع إلى أن سيعود أفراد إلى إشباع حاجاتهم المختلفة وفي ظل سيطرة القيم الاستهلاكية الباذخية الأنانية لجأ الكثير من أبناء المجتمع إلى التمرکز حول الذات (قناوي، شادية، 1998: 22).

وفي ظل تدهور مستوى الدخل وارتفاع الأسعار والتضخم اتجهت بعض الأسر إلى دفع أطفالهم إلى الدخل المبكر في سوق العمل تحت وطأة الاحتياج المادي والفقر على ما يفرضه ذلك من ضغوط مادية ونفسية على الأطفال تدفع بهم العديد من الحالات للهروب من الأسر أو من مواقع العمل تحت قسوة سوء المعاملة سواء من جانب الوالدين أو من أصحاب الأعمال ويهيمنون على وجوههم مشردين تتلقفهم العصابات ورفقاء السوء الذين يجعلوهم ينحرفون ويمارسون صور مختلفة من السلوك الانحرافي، وبخاصة الأطفال الذين يعيشون في المناطق العشوائية حيث أظهرت دراسة حديثة أن الأطفال في هذه المناطق محرومون من إشباع حاجاتهم الضرورية، ويتعرضون لمعظم المخاطر والأضرار نتيجة فقرهم الشديد وهذا بخلاف افتقارهم للأمن سواء الأمن على أنفسهم وممتلكاتهم من اعتداء الآخرين أو الأمن على منازلهم وعششهم حتى أصبحت المناطق العشوائية حضانة لحصول النشاط الاجتماعي المنحرف كالاتجار في الممنوعات وإيواء أو كارك الجريمة بل ومناطق النفوذ وتسلط بعض العناصر المتطرفة التي تحول فرض مفاهيمها وقيمها الخاصة التي لايرضاها المجتمع ولكن يرضخ لها الكثيرون خوفاً من العنف والبطش والإرهاب الأمر الذي جعلها مصدرًا لجذب الكثيرين من حالات الفساد الاجتماعي والأخلاقي وانحراف السلوك للأحداث (مصطفى، علاء وآخرون، 1998: 227).

ثالثاً: العوامل النفسية:

يذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن الكيان النفسي للإنسان يلعب دوراً رئيسياً في احتمال أن يصبح الفرد منحرفاً أم لا وبمعنى آخر يمكن القول أن المنحرف هو انسان لديه استعداد نفسي للانحراف والذين يقعون في دائرة الانحراف هم بالدرجة الأولى الأفراد الذين لم يتكثروا من التوافق النفسي مع حالتهم والذين يخفون وراءهم اضطرابات نفسية عميقة ولا شك أن من أهم مظاهر الاضطراب النفسي هو الكبت

الذي يعاني من أثره الحدث أثناء إشباع حاجاته الأساسية ولا نغالي إذا أكدنا أن الطفل المكبوت وهو يحاول أن يتخلص مما يشعر به من اضطراب عاطفي ينساق بلا تفكير إلى أحد سبيلين أما إلى الانحراف أو المرض العصبي.

ومن المؤكد أن أكثر من نصف المنحرفين من الأحداث يعانون من قصور عاطفي بسبب وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو من انفصالهما أو من عدم اكتراثهما أو من أنانيتهما وعجزهما عن بذل المحبة لهما حينئذ يستغرق الطفل في مجالات عاطفية مضطربة تؤدي بهما إلى السلوك المنحرف (مان، ميشيل: 24).

وفي هذا الإطار تؤكد دراسة هامة على الأحداث المنحرفين من مدمني المخدرات أنهم يعانون من عاملين رئيسيين يتمثل العامل الأول في الاضطراب النفسي والتوتر وما يصاحب ذلك من الشعور بالاكنتاب والقلق وانخفاض تقديره لذاته وارتفاع مستوى العدوانية لديه وشعوره بالاغتراب وهو ما يدفعه إلى الخروج على ما هو متعارف عليه من قبل المجتمع من القيم والتقاليد أما العامل الثاني فيتمثل في اغتراب الذات وأهم مظاهره تتمثل في العجز والضعف والدونية التي يشعر بها والميل في الانسحاب والانعزال عن الواقع المحيط إلى عالم خيالي يجد فيه البعد عن هذه الأزمات والاحباطات التي يواجهها في بيئته كما أن هناك عاملاً آخر يرتبط بالانحراف اهتم به علماء النفس ويرجع إلى أهميته إلى أن معرفة الفرد لنفسه تعد أفضل من معرفة الآخرين له ويدركون إدراكه لمشاعره واتجاهاته أكثر صدقاً من أي وصف خارجي لها كما أن إدراكه لنفسه يحدد سلوكه في المستقبل وقد تبين أنه عندما يكون الفرد متقبلاً لذاته نجده يستخدم معظم طاقاته في الهدم أكثر من البناء ومفهوم الذات لا يعكس السلوك الانحرافي الحالي فقط ولكنه يعمل كمكون ينظم ويضبط هذا السلوك وبمعنى آخر فإن صورة الذات الإيجابية أو السلبية تعد أهم مكون من الوقاية من أو الدفع نحو الانحراف فإذا كانت الصورة إيجابية كانت الوقاية عالية من الانحراف أما إذا كانت الصورة سلبية عن الذات كان الدفع إلى الانحراف سريعاً بالنسبة للحدث (صندوق مكافحة علاج الإدمان، 2022: 16).

وقد استخلص «جان شازاك» أهم العوامل التي تدفع الطفل إلى الانحراف من الجانب النفسي على النحو التالي (شازاك، جان: 45).

1- كلما زاد الاضطراب العاطفي عند الحدث لأسباب بيولوجية أو نفسية زاد ضرر ظروف البيئة غير الملائمة وازداد الشذوذ النفسي حدة لذا تثير الحديث المنفعل المندفع غير المتزن ردود أفعال انحرافية وسلبية.

2- كلما ساءت الظروف العائلية والاجتماعية والاقتصادية زاد عدد المنحرفين من الأحداث وما كانوا لينحرفوا لو أتيحت لهم فرص الحياة الطبيعية السليمة في البيئة الاجتماعية.

3- كثيراً ما يرتبط ضعف الشخصية الحدث المنحرف باضطراب البيئة الأسرية التي تؤدي بدورها إلى ضعف شخصية الأب والابن معاً وقد يعود ضعف الشخصية إلى أسباب اقتصادية رديئة فالمسكن الرديء والفقر وانخفاض الأجور والبطالة الممتدة وما إلى ذلك تؤدي إلى سوء التغذية وإلى الفراغ والكبت فتمهد السبيل للانحراف والادمان والاضطراب وتفكك الأسرة وبذلك يصاب الحدث في جسمه ونفسه وعقله وطباعه.

4- عادة ما يعتاد الحدث على الحياة في هذه البيئة الرديئة والظروف الأسرية المفككة وإذ تركها بحث عن مثيل لها على الفور.

5- الجهود الدولية والمحلية في مواجهة ظاهرة انحراف الأحداث: وعن أهم الجهود الدولية المعنية بالطفلة في العديد من الموثيق والإعلانات بدءاً من إعلان حقوق الطفل الصادر عام 1959م، وانتهاء باتفاقية الطفل عام 1989م ومبادئ الرياض التوجيهية عام 1990م وقواعد الأمم المتحدة بشأن الصغار المجردين من حريتهم عام 1990م ومن أهم ما اهتمت به هذه الموثيق ما يلي:

أ. اهتمت قواعد بكين التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985 بتعريف الحدث الصغير بأنه كل طفل أو فرد صغير السن يجوز مقتضى النظم القانونية ذات الصلة مساءلته في جرم بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ.

كما عرفت الحدث الصغير بكونه من تنسب إليه نعمة ارتكاب جرم أو يثبت ارتكابه له وقد حددت بذلك نطاق المخاطبين بأحكامها بكونهم الصغار الذين يرتكبون جرماً ولكن تتم مساءلتهم بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ.

ب. مبادئ الرياض التوجيهية فقد وسعت دائرة الاهتمام بضرورة الأخذ في الاعتبار ذلك العدد الضخم من الصغار في السن والذين ليسوا في نزاع مع القانون ولكنهم يعانون من النبذ والإهمال وسوء المعاملة وخطر إساءة استعمال العقاقير في ظروف هامشية ويتعرضون بوجه عام للمخاطر الاجتماعية.

ج. كما أوردت قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الصغار المجرمين بما فيها الأطر المؤسسية وخصت المقبوض عليهم أو الذين ينتظرون المحاكمة وحددت المرحلة العمرية للحدث المنحرف بأنه كل شخص دون الثامنة عشرة من عمره على أن يحدد القانون الحد الأدنى الذي ينبغي دونه عدم السماح بتجريد الصغير من حريته.

ويتضح من ذلك أن ما ورد بالمواثيق الدولية ذات الصلة بتعريف التعرض للانحراف لا يعدو كونه إطاراً عاماً يهدف لضمان تمتع تلك الفئات من الصغار في حالة إخضاعهم لأية نظم قانونية ينتج عنها مثلهم أمام القضاء لذات الميزات المقررة بالمواثيق الدولية للصغار المجردين وبذلك نتجنب ما يخضعون إليه من إجراءات رغم كونهم غير مجرمين أسوأ مما يخضع إليه المجرمون الصغار.

أما من ناحية الوقاية من الانحراف والتدابير الخاصة بمواجهة إجرام الصغار فكان لها نصيب كبير من الجهود الدولية فقد اتخذت تلك الجهود مسارين أساسيين هما:

أ. التدابير الوقائية والتي تهدف إلى منع الانحراف وقد ركزت على عمليات التنشئة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي من خلال الأسرة والتعليم وجهود المجتمع المحلي ووسائل الإعلام وتنظيم عمل الأطفال بحيث لا يبدأ إلا في سن مناسب.

ب. التدابير العلاجية، وقد استقرت تلك التدابير على ضرورة نبذ تدبير الإيداع المؤسسي واعتباره ملاذاً أو ملجأً أخيراً فقد أكدت كافة المواثيق على أنه حين يكون اللجوء لهذا التدبير فإنه ينبغي أن يكون التوسع في الإفراج المشروط عن الصغير في أقرب وقت مستطاع فضلاً عن ضرورة منح السلطة اللازمة للمسؤولين عن التعامل مع الطفل الصغير ولا شك أن الاستخدام الأمثل لهذه السلطة التقديرية يقتضي التخصص والتأهيل لكل من يتعامل مع الصغير، هذا إلى جانب التدابير العلاجية للعلاج المؤسسي.

ج. التعامل الإجرائي مع الصغير حيث عينت المواثيق الدولية بالجوانب الإجرائية في التعامل مع الصغار ومن ذلك الحق في الخصوصية أي من حق الصغير حماية خصوصياته في جميع المراحل تفادياً لأي ضرر ولا يجوز نشر أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هوية الصغير فضلاً عن الضمانات الإجرائية الأساسية مثل افتراض البراءة والحق في الحصول على خدمات خام والحق في الاستئناف أمام المحكمة ثم الحقوق الإجرائية في مرحلة الاتصال الأولى بحيث يحق للصغير أثر القبض عليه أن يحضر والده أو الوصي عليه بذلك فوراً ويجب أن ينظر في أمر الإفراج عنه مبكراً ودون تأخير وأخيراً الحقوق الإجرائية في مراحل المحاكمة بحيث أن تكون الجهة التي تظل في أمر الصغير جهة متخصصة وأن تتم في جو ودي (هداف، وآخرون:90).

أما عن الجهود المحلية في مواجهة ظاهرة انحراف الأحداث فقد بدأت بالقانون رقم 2 لسنة 1908م الخاص بالأحداث المشردين ثم القانون رقم 124 لسنة 1949م الخاص بمعاملة المنحرفين من الأحداث ثم خط المجتمع خطوة متقدمة عندما نقل أحكام المعاملة والحماية المقررة لهؤلاء الصغار من إطار القواعد

القانونية إلى مرتبة القواعد الدستورية فنص الدستور المؤقت عام 1956 أن تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة وأكد ذلك الدستور الدائم الصادر عام 1971م بحيث تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم ثم أنشئ المجلس الأعلى للأمومة والطفولة عام 1977م ومهمته اقتراح السياسة العامة للدولة في مجالات الطفولة واقتراح التشريعات الخاصة بالأحداث ثم أصدر رئيس الجمهورية عام 1989م وثيقة حماية الطفل الليبي، واعتبار السنوات العشر «89-1999» بمثابة عقد لحماية الطفل الليبي كما ساهمت ليبيا في حماية وإصدار ميثاق حقوق الطفل العربي الصادر عن جامعة الدول العربية وهكذا يتضح بعد استعراض الجهود الدولية والتجربة العربية في مواجهة الأطفال المنحرفين والمعرضين للانحراف أن ظاهرة انحراف الأحداث أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من هموم وشواغل المجتمع الليبي نظراً لتنميتها وانتشارها الواسع وبالتالي أصبحت عملية مواجهة هذه الظاهرة يستلزم إنشاء آلية وطنية قومية للطفولة تمثل فيها كافة الأجهزة المعنية والمجتمع المحلي وتقوم برسم استراتيجية مستقبلية لمواجهة الظاهرة بشكل متناسق ومتكامل وتعمل على ضمان تنفيذها والاستفادة من الخبرات الدولية ذات الصلة ثم العمل على توفير الكوادر المتخصصة في التعامل مع الصغار وتشجيع الدراسات والبحوث والمسوح الإحصائية التي تعمل على توفير قاعدة بيانات واضحة تساعد على تحديد حجم الظاهرة وبيان الأسباب والعوامل التي تعمل على تناميها والأساليب المناسبة في التعامل معها مع ضرورة العمل على تغيير النظرة إلى الحدث المنحرف واعتباره مواطناً صالحاً ونافعاً ومن ثم إعادة دمجها في المجتمع مرة أخرى.

- المراجع:

1. مان، ميشيل (ب.ت). موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار الهوادي وسعد مصدوح، مكتبة القاهرة.
2. شتا، السيد علي شتا (1987). علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
3. حنفي، سيد حنفي (1984). تربية وتعليم الأحداث بمؤسسات رعاية الأحداث الجانحين، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات.
4. جنفي، ماجد (ب.ت). برنامج مقترح لتنمية الثقافية البيئية للأحداث الجانحين في مؤتمر الطفل.
5. هارون، محمد هارون وآخرون (1999). الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف «أطفال الشوارع» دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
6. الكاظم، أمينة (1995). انحراف الأحداث في المجتمع القطري، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 18، قطر.
7. جابر، سامية محمد (1994). الانحراف والمجتمع محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دراسة لمعرفة الجامعية، الإسكندرية.
8. نويل تايمز (1985). علم الاجتماع، ودراسته للمشكلات الاجتماعية، ترجمة وتعليق: الدكتور غريب محمد سيد أحمد. دار المعرفة الجامعية.
9. الخواجي، محمد ياسر (د.ت). الانحراف والمجتمع، دراسات في الانحراف والمجتمع، دراسات في علم الاجتماع الجنائي سابقاً.
10. الساعاتي، سامية حسن (1992). الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، مكتب سعدي رافت، القاهرة، الطبعة الثانية.
11. منصور عبد المجيد، والشرييني، زكريا (2000). الأسرة على مشارف القرن «21» الأدوار والمرض النفسي، المسؤوليات، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1.
12. شازاك، جان (1970). انحراف الصغار، ترجمة: محمود شوكت وآخرون، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970.
13. محمود، سامي (1993). طفلك له 200 مشكلة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
14. قناوي، شادية علي (1998). المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية من العلم الثالث عين الشمس.
15. علاء، مصطفى وآخرون (1998). الطفل في المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
16. صندوق مكافحة وعلاج الإدمان (2002). الشباب المصري وظاهرة المخدرات، دراسة ميدانية لعينة من شباب الأندية ومراكز الشباب بمدينة القاهرة، القاهرة، ط1.
17. Delinquency, (1970). third, ed., mamillian, N.Y., Bartolas, C., Juvenile.
18. Hagan, J. (1993). Beyond the classics reform and Renewal in the study of crime and delinquency: in journal of crime and delinquency v. 30. N2.